JUPITER PRIME

Consulting • Training • Advisory

جوبيتر برايم للاستشارات والتدريب

كتيّب الدورة

دورة التعاون الاقتصادي الدولي وأدوات القانون المرن

30 نوفمبر – 4 ديسمبر 2026

فيينا

info@jupiterprime.uk

jupiterprime.uk

مسجّلة في المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية

دورة التعاون الاقتصادي الدولي وأدوات القانون المرن

المرجع: 46192_1228 **التاريخ:** 30 نوفمبر – 4 ديسمبر 2026 **المكان:** فيينا **الرسوم:** GBP 5900

التعاون الاقتصادي الدولي وأدوات القانون المرن دورة تدريبية مدتها أسبوع للمسؤولين الحكوميين ومستشاري السياسات والكوادر القانونية الذين يتابعون توصيات الهيئات الاقتصادية الحكومية الدولية ويطبقونها، ويخرج المشاركون منها بمذكرة مواءمة السياسات لوزارتهم أو جهتهم. فالمعايير غير الملزمة في الضرائب والاستثمار وسلوك الشركات باتت تشكل الإصلاح المحلي وتقييمات الجدارة الائتمانية وثقة المستثمرين. تقدم جوبيتر برايم للتدريب هذه الدورة في التعاون الاقتصادي الدولي وأدوات القانون المرن.

لماذا يهم التعاون الاقتصادي الدولي وأدوات القانون المرن الآن

ثلاثة ضغوط تجعل هذا الموضوع ملحا للجهات العامة. فالمستثمرون ووكالات التصنيف يقارنون القواعد الوطنية بالمعايير المتفق عليها دوليا قبل ضخ رؤوس الأموال. والحكومات النظيرة تراجع سياسات بعضها وتنشر نتائج تؤثر في السمعة والنفاذ إلى الأسواق. ومعايير الضرائب والإفصاح عن الشركات تتغير أسرع من التشريعات، فيحتاج المسؤولون إلى رصد التوصيات وتقرير ما يعتمد منها. والحكومة التي تقرأ هذه الأدوات بعناية تصلح بتسلسل مدروس وتفاوض من موقع قوة، أما التي تتجاهلها فتواجه تقارير مراجعة سلبية وتردد المستثمرين وتعديلات متسرعة. وتستند الدورة إلى التمييز بين التعهدات التعاهدية الملزمة والقانون المرن: التوصيات والإعلانات والإرشادات.

المستفيدون من التعاون الاقتصادي الدولي وأدوات القانون المرن

- وحدات المعاهدات والشؤون القانونية المسؤولة عن تصنيف الأدوات بحسب قوتها الملزمة
- مستشارو السياسات المسؤولون عن صياغة مقترحات الإصلاح المستندة إلى المعايير الدولية
- مسؤولو السياسة الضريبية المسؤولون عن الاستجابة لمعايير الشفافية التعاونية
- كوادر ترويج الاستثمار المسؤولة عن مواءمة الحوافز مع الإرشادات المتفق عليها
- مسؤولو الرقابة على الشركات المسؤولون عن أدلة الحوكمة للشركات المدرجة والمملوكة للدولة

تستفيد وحدات التنسيق بين الوزارات أكثر حين يحضر عدد من أعضائها معا.

قدرات التعاون الاقتصادي الدولي وأدوات القانون المرن

ينتقل المشاركون من قراءة النصوص الحكومية الدولية إلى تقديم المشورة بشأن أثرها المحلي، فيصبح كل منهم قادرا على أن:

- يصنف القرارات والتوصيات والإعلانات بحسب أثرها القانوني — رأي وحدة المعاهدات
- يقيم تقرير مراجعة الأقران مقابل القواعد المحلية النافذة — تسلسل الإصلاح
- يوازن الانضمام إلى إرشاد استثماري أو سلوكي مقابل الحيز المتاح للسياسات — موافقة الوزير
- يطبق معايير الشفافية الضريبية التعاونية على النظام القائم — وزارة المالية
- يصمم تحليل فجوات بين دليل حوكمة وقانون الشركات الوطني — الجهة المشرفة على الأوراق المالية
- يوصل خيارات المواءمة بتكاليفها وجداولها الزمنية — كبار صناع القرار

مصطلحات التعاون الاقتصادي الدولي وأدوات القانون المرن الأساسية

- القانون المرن — أدوات غير ملزمة كالتوصيات والإرشادات توجه سلوك الدول عبر ضغط الأقران والسمعة.
- القرار — أداة تعتمدها هيئة حكومية دولية وتكون ملزمة قانونا للأعضاء الذين يقبلونها.
- التوصية — أداة رسمية تحث الأعضاء على تبني سياسة معينة دون أن تنشئ واجبا قانونيا.
- مراجعة الأقران — فحص منظم لسياسات حكومة ما من قبل الأعضاء الآخرين ينتهي بنتائج ومقترحات منشورة.
- الانضمام — تعهد رسمي من دولة غير عضو باتباع أداة محددة، غالبا عبر إعلان.
- تحليل الفجوات — مقارنة متقابلة بين معيار دولي والقواعد المحلية لتحديد الأحكام الناقصة أو المتعارضة.

التعاون الاقتصادي الدولي وأدوات القانون المرن يوما بيوم

اليوم 1: بنية التعاون الاقتصادي

- هياكل الهيئات الحكومية الدولية ومجالسها — من يعتمد أي أداة
- الأعضاء والشركاء والمنضمون — مستويات المشاركة المتاحة للدول
- اللجان وفرق العمل — حيث تجري المفاوضة الفعلية على المعايير
- خرائط طريق العضوية والمراجعات الفنية — خطوات ما قبل المشاركة الأعمق
- ضغوط المستثمرين ووكالات التصنيف — سبب أهمية المعايير الآن

اليوم 2: الأدوات القانونية الملزمة وغير الملزمة

- القرارات مقابل التوصيات — تصنيف الأثر القانوني بدقة
- الإعلانات والبيانات الوزارية — وزن التعهدات السياسية
- الإرشادات ذات إجراءات التنفيذ — قراءة واجبات المتابعة المدمجة
- العلاقة بالمعاهدات والقانون المحلي — تجنب التعهدات المتعارضة
- تحول القانون المرن إلى تشريع — تتبع انتقال المعايير

اليوم 3: آليات مراجعة الأقران والرصد

- دورة مراجعة الأقران والاستبيانات — إعداد تقرير وطني موثوق
- تقارير مراجعة الدول وتصنيفاتها — الرد على النتائج المنشورة
- نقاط الاتصال الوطنية لإرشادات السلوك — معالجة الشكاوى الخاصة
- تقارير المتابعة وخطط العمل — إظهار التقدم بين المراجعات
- توظيف نتائج الأقران في النقاش المحلي — حشد التأييد للإصلاح

اليوم 4: معايير الضرائب والاستثمار وحوكمة الشركات

- الشفافية الضريبية التعاونية وتبادل المعلومات — تحديث الأنظمة المحلية
- تدابير تآكل الوعاء الضريبي والمعايير الدنيا — تقدير أثرها على الخزينة
- أطر سياسات الاستثمار والفحص — الموازنة بين الانفتاح والأمن
- مبادئ حوكمة الشركات — واجبات المجالس وحقوق المساهمين عمليا
- إرشادات الشركات المملوكة للدولة — الفصل بين الملكية والتنظيم

اليوم 5: ممارسة مذكرة مواءمة السياسات

- تطبيق تصنيف الأدوات على حزمة توصيات مختلطة
- تطبيق تحليل الفجوات على دليل حوكمة وقانون الشركات
- تطبيق نتائج مراجعة الأقران على تسلسل إصلاح الشفافية الضريبية
- رسم خريطة التشاور مع أصحاب المصلحة — الوزارات والجهات التنظيمية وهيئات الأعمال
- استكمال مذكرة مواءمة السياسات — الخيارات والتكاليف والمسار الموصى به

تطبيق التعاون الاقتصادي الدولي وأدوات القانون المرن بعد الدورة

- إعداد سجل بالأدوات التي تتابعها الوزارة وتصنيف كل منها ملزمة أو من القانون المرن.
- قيادة تحليل فجوات لمعيار واحد في الحوكمة أو الضرائب مقابل القواعد المحلية.

أسئلة حول التعاون الاقتصادي الدولي وأدوات القانون المرن

ما التعاون الاقتصادي الدولي وأدوات القانون المرن ولماذا يهم الآن؟

هو دراسة كيفية وضع الهيئات الاقتصادية الحكومية الدولية للمعايير وكيف تشكل هذه الأدوات غير الملزمة غالبا القانون المحلي. ويهم الآن لأن المستثمرين والنظراء ووكالات التصنيف يقيسون الحكومات عليها.

من الأكثر استفادة من التعاون الاقتصادي الدولي وأدوات القانون المرن؟

يستفيد أكثر محامو المعاهدات ومستشارو السياسات ومسؤولو الضرائب وكوادر الاستثمار والرقابة على الشركات، لأن كلا منهم يقرر إلى أي حد ينبغي أن تغير التوصية القواعد الوطنية.

بم يختلف التعاون الاقتصادي الدولي وأدوات القانون المرن عن دورة صياغة المعاهدات؟

يركز على القانون المرن ومراجعة الأقران لا على التفاوض على المعاهدات الملزمة. فدورة صياغة المعاهدات تتناول البنود والتصديق، أما هذه فتتناول التوصيات والرصد والمواءمة المحلية.

ماذا تعود به من التعاون الاقتصادي الدولي وأدوات القانون المرن؟

تعود بمذكرة مواءمة السياسات تصنف الأدوات وترسم الفجوات وتوصي بمسار.

التعاون الاقتصادي الدولي وأدوات القانون المرن: الطريق إلى الأمام

تمنح مذكرة مواءمة السياسات كل مشارك ورقة منظمة لوزارته، وأول ما تحسمه هو الأداة التي تقدم وهل تعتمد كاملة أو على مراحل. وتستخدمها الوحدات القانونية ومديرو السياسات ولجان التنسيق لترتيب الإصلاح. وبعد أول استخدام لها، تستحق مراجعة استجابة المراجعين النظراء والمستثمرين للخيار المعتمد، ثم تحسين تحليل الفجوات وتحديث سجل الأدوات بناء على ذلك.